جمعيات ومنظمات مدنية مازالت محلك سر

حان الوقت لممارسة الشفافية

● تتناثر النشرات وتتزاحم التصورات والخطط والبرامج واللوائح للمنظمات غير الحكومية والشارع المدني لا يزال يشهد إشهار المزيد من الجمعيات والمنظمات البعض منها بمسميات عجيبة وغريبة ،واصحاب محلات الدعاية يشتغلون (حريقه) في هذا الجانب ويافطاتهم تعلو الأبنية وتزين الجدران .

لماذا ؟ لا ندري. الله العالم ،ثم العارفون بأسرار المهنة ..

فمنهم من يظهر بالمناسبات وأخرى تكتفي بمجرد الحصول على الترخيص والبعض ما أن يبدأ بتدشين جمعية او منظمة إلا وتنتهي مع اول مشروع بسبب خلافات الهيئة الإدارية !!

وجدنا عبده دحان زيد - متذمراً من تجربته المرة في عدد من الجمعيات وصفها بأنها جمعيات خيرية تبدأ بخير فتنتهي للأسف الشديد بلا خير .. (والخبرة) كما يقول : كل يبحث له عن خيار يناسبه - لكن - بعد جمع الاشتراكات وحشد الطاقات وما تيسرمن الدعم والمساعدات لتصبح في خبر كان !! ويكتشف المجتمع بكافة شرائحهم ومعهم المساهمون انفسهم أمام كذبة بسند قبض !! فأين الرقابة ؟

صفارات إنذار رسمي مستمرة وتحذيرات تكررت ومؤخراً سمعنا عن تواصل إجراءات عملية حاسمة لتقويم مسار منظمات المجتمع المدني وتصحيحها وتفعيل دورها .. نتوقع لها نتائج مرضية .. ستلوح في الأفق قريباً ..

تحقيق/ علي الشرجي

وكيل وزارة الشئون الاجتماعية:

الالتزام بالقوانين والنظم أهم شروط تعزيز المشاركة

■ علي صالح عبدالله

■ د. رشيدة الهمداني

□ ١٤٠٠ منظمة وجمعية انتهت شرعيتها القانونية.

□ تواصل المنظمات مع الجهات الممولة دون علم الوزارة المعنية ممنوع .

□ الدولة تشجع مشاركة المجتمع في جهود التنمية .

□ نصائح دولية بإنشاء شبكة محلية والتواصل مع الإعلام .

□ ٤٣٠٠ جمعية ومنظمة في اليمن .. آخر إحصائية رسمية.

□ اجراءات عملية لتفعيل دور الجمعيات والمنظمات .. قريباً.

● تكررت التحذيرات من عدم جدوى وجود عدد من جمعيات ومنظمات مدنية لأسباب عدة مختلفة فمنها الوهمية وأخرى المناسباتيه أو التي تعيش حالة تعثر مزمن وفشل قائم واخرى انتفت شرعيتها القانونية وبين هذه وتلك .. تجد الغموض والسلبية سيد الموقف غموض في الرؤية .. غموض في مصادر التمويل غموض في مسميات مفرغة المضمون .

فيما تسمع عن جهود حكومية حثيثة لإصلاح وتقويم نشاط منظمات المجتمع المدني آخرها أنباء عن قيام لجان وزارية تمثل الجهات المعنية بحملة تفتيشية واسعة لملفات وأنشطة حوالي (١٥٠) جمعية ومنظمة مدنية حسب مصدر مسؤول صرح لوسيلة إعلامية عربية هذا ولا يزال المشهد المدني اليمني يستقبل إشهار المزيد من المنظمات والجمعيات حتى أيامنا الأخيرة الماضية .. وبصورة مستمرة تلفت النظر وتثير الاهتمام بعض الأسماء العجيبة والغريبة والتي كادت أن تغطي كافة مناحي الحياة .. ويلاحظ محاكاة الكثير منها أسماء ومنظمات فاعلة ولها أنشطتها في دول أجنبية حيث المجتمع المدني صار مصطلحاً تتنازعه الايدلوجيات حتى أضحى اليوم أكثر استخداماً وتداولاً بين المجتمعات .

شروط المشاركة والتمويل

● في اليمن وصل العدد الاجمالي لهذه المنظمات والجمعيات (٤٣٠٠) منظمة وجمعية حتى يونيو ٢٠٠٤م من هذا العدد يوجد (١٤٠٠) منظمة وجمعية انتهت شرعيتها القانونية وذلك حسب تأكيد .. وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل علي صالح عبدالله بسبب عدم عقد دوراتها الانتخابية وسلب حقوق أعضائها.

العدد الفاعل - كما يقول وكيل الوزارة وبحسب المسوحات التي أجرتها الوزارة من المتبقي (٣٠ - ٢٥٪) وهذا العدد بحاجة الى الزيادة واتخاذ كثير من الإجراءات لتعزيز دور هذه المنظمات .. لافتاً النظر الى وجود أشكال كثيرة من المشاركة لكن في رأيه: أهم شروط تعزيز هذه المشاركة هي الالتزام بالقوانين والنظم من قبل طرفي المشاركة سواء الجهات الحكومية أو المنظمات .

يعتقد الوكيل إن القوانين والتشريعات المنظمة والمتعلقة بالعمل الأهلي في بلادنا من افضل التشريعات لكنه يعيب على كثير من المنظمات التي لا تلتزم بالنصوص القانونية - يعني المشرع اليمني على سبيل المثال - حل مشكلة التمويل ..

وأوضح انه يحق للمنظمات ان تتواصل مباشرة مع الجهات الممولة .. وهنا لا يوجد اي تحفظ من قبل الحكومة على هذا التواصل - ولكن لابد ان يتم ذلك بعلم الوزارة المعنية وهي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

قدم المعلومة - فقط - لا أكثر ولا أقل .. ولا تتطلع الدولة للاستيلاء على هذا التمويل ابداً - لكن هذا لا يتم من قبل المنظمات المدنية.

وشدد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل على أهمية أن تلتزم المنظمات المدنية الأهلية والدولية بهذا النص .. فالالتزام بالقانون من قبل الطرفين يعد من أهم شروط المشاركة الفاعلة .

إشكاليات

إشكاليات كثيرة تحد من دور المنظمات المدنية الأهلية أهمها برأي وكيل الوزارة (الديمقراطية الداخلية).

وهي إحدى هذه المشكلات - قال ان الكثير من (٥٠- ٦٠٪) من هذه المنظمات لا تلتزم بعقد الدورات الانتخابية وموضوع التجديد اي الالتزام بالقانون سيوفر علينا مسألة إلغائها ونحن على استعداد كامل لإلغاء التجديد السنوي على ان تلتزم هذه المنظمات بالقانون واللائحة وان توافي الوزارة بالتقارير واللوائح والحسابات وتمارس الشفافية في العمل ..

هذه المنظمات المفورض ان تخدم المجتمعات المحلية وتخدم الناس ويجب عليها ان تكشف عن اعمالها وأنشطتها وتمويلها ولا يحق لأية جهة ان تستولي على التمويل .

داعياً المنظمات والجمعيات للكشف عن هذه المعلومات وأن تنشر في جميع وسائل الإعلام وقال : دور المنظمات لايمكن إنكاره .

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل قامت بعمل مسح في عام ٢٠٠١م أظهر أن العدد الاجمالي (٨٠٠) منظمة أهلية ووجدوا أن حجم المساهمة بلغ اكثر من أربعة مليارات ريال تقريباً من العام ٢٠٠٠م.

والآن توسع العمل بشكل كبير جداً وبالتالي المساهمة هذه أكيد تضاعفت وأصبحت أكثر من ذلك بكثير .

اتساع المجال المدني

● ويرى الوكيل أن المجال اصبح الآن واسعاً بعد صدور القوانين والتشريعات الخاصة بالمنظمات الأهلية وصدور اللوائح وتشتمل هذه القوانين واللوائح على ميزات كثيرة مثل : المرونة في التعامل مع كثير من قضايا المجتمع المدني - خصوصاً - ما يتعلق بالتأسيس وإشكالية التمويل الخارجي الذي يظل محور الخلاف بين الجهات الحكومية والجهات الأهلية مؤكداً على أن القانون أوجد أرضية مناسبة لمشاركة هذه المؤسسات في التنمية ولم توجد أية قيود او موانع لهذه المشاركة بل على العكس .. التوجه العام للدولة يقوم على أنه لا يمكن بناء الوطن او نجاح التنمية إلا بمشاركة المجتمع المدني وهذه حقيقة تسلم بها الدولة بكل تشكيلاتها.

وقال : بسبب المناخات الديمقراطية التي يشهدها وطننا والتي تتيح فرصة واسعة للناس لتأسيس هذه المنظمات والمشاركة في عملية التنمية انتشرت أعداد هذه المنظمات بسرعة مذهلة والدولة من جانبها أصدرت قانون رقم (٣٩) لسنة ٩٨م والخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية وهو ينظم مختلف انواع العمل الأهلي سواء كان هذا العمل في شكل تعاوني كاتحاد أو أشكال أخرى فضلاً عن إصدار قانون آخر لنفس الغرض أقره مجلس الوزراء خلال العام الجاري ٢٠٠٤م.

مبررات

● المنظمات غير الحكومية تشكو - بعضها من تدخلات حكومية في نشاطها ومصادر تمويلها والحكومة والشارع يتهمها بالتقصير والعجز والفشل في أداء دورها كرديف أساسي للتنمية الى جانب الحكومة وكل له مبرراته .

المسؤولون في الحكومة تحدثوا مراراً عن ظواهر سلبية كثيرة في العمل الأهلي بسبب إشكاليات في هيالكلها الادارية وهذا الشلل الناجم إما بسبب سيطرة افراد مثل رئيس الجمعية او المنظمة او الأمين العام او سيطرة نوايا غير قانونية وايضاً تدخلات حزبية او تدخلات حكومية في محافظة معينة تشل هذه الجمعيات والمنظمات إضافة الى اختلاف الأعضاء بسبب تركيزهم على مصالح شخصية .

تصريحات المسؤولين في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل منهم وكيل الوزارة لقطاع التنمية تؤكداً مراراً وتكراراً أهمية امتلاك المواصفات والمقاييس والخصائص .. فمن ينوي تأسيس او إنشاء جمعية او منظمة ان ينطلق من مبدأ المبادرة والحماس والاسهام والعمل بنزاهة وشرف والحرص على الممتلكات والأصول في الجمعية والحرص على التعاون والتعاضد فيما بينهم .

مداخلات

● في مداخلته خلال أعمال اللقاء الأول الذي نظمه منتدى جسور الثقافات قال علي سيف حسن رئيس منتدى التنمية السياسية إن التنمية السياسية هي المدخل الاساسي لعملية التنمية والبناء الشامل مشيراً الى ان المنتدى الذي يمثله يطرح رؤية استراتيجية لذلك وهذه الرؤية تأخذ في حسبانها تقديم تصورات لمواجهة التحديات خلال العشر السنوات القادمة بعيداً عن منطق المزايدة والاستفزاز الذي لا ينظر الا من خلال السلبيات والنواقص والعيوب ويعتقد ان واقعنا بحاجة الى إدارة حوار ونقاش هادف بالوسائل المتاحة.

وتسأل رشيدة الهمداني - رئيس المجلس الأعلى للمرأة - ما جدوى الاستراتيجيات المختلفة اذا كان التطبيق لها لا يتعدى إطار أمانة العاصمة .

وشخصت منى باشراحيل عضو مجلس الشورى مشكلة الدور المفقود لمنظمات المجتمع المدني بنقطتين هما: إفتقاد هذه المنظمات لآليات البناء المؤسسي ،والثانية عدم وجود القدرات التي تقود عملية التأهيل لدى هذه المنظمات الأمر الذي أعاق دورها للمساهمة الفاعلة في عملية البناء والتنمية وتقترح على الممولين الذين يريدون المساعدة التركيز على تحسين هذه القدرات وأشادت بما حققته الجمعيات المهتمة ببناء القدرات ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة .

اما الباحث عبدالقادر البنا مركز الدراسات والبحوث فحذر من أزمة حقيقية يعيشها العمل المدني بسبب تناقضات في الأداء تظهر ما بين حين وآخر يقول: الهامش متاح للعمل لكن المشكلة تكمن في القدرة على انشاء مؤسسة مدنية تحمي اعضاءها واذا وجدت منظمات وفق هياكل محددة فإنها تكون غير قادرة على التأثير في اوساط المجتمع بسبب الازدواجية والتشابه بين منظمتين لأن منظمات المجتمع المدني في المدن قد أفسدها واقع الخلاف.

أهمية التشبيك

وحول معوقات تفعيل أداء منظمات المجتمع المدني وتعزيز الايجابيات ومواجهة مكامن القصور تحدثت فلافيا بانسيري المنسق المقيم للأمم المتحدة بصنعاء - في اعمال اللقاء الذي نظمه منتدى جسور الثقافات ويرأسه الدكتور عبدالكريم الارياني، أوصت ممثلة الأمم المتحده رواد المجتمع المدني بممارسة الشفافية في جميع الأعمال وتفعيل دور المساءلة عن الإهدار الذي قد يحد من الاستفادة من هذه القدرات المتاحة .. مشيرة إلى أن الدور القادم يعتمد على انشطة منظمات المجتمع المدني بشكل عام إلى جانب انشطة المؤسسات الرسمية والحزبية .

اما السفير نبيل الخوري الذي كان قائماً بأعمال السفير الأمريكي بصنعاء فيعتقد بأهمية التشبيك وهي الطريقة التي اثبتت نجاحها عالمياً - قال: المجتمع المدني لا يجب ان يعمل من خلال منظمات منفردة بل يجب تشجيعها على إنشاء شبكة محلية لكي لا تكون اجتماعاتها مقتصرة على الكلام والورق بل يمكن اعتماد مشروع للتنفيذ في كل مؤتمر يجب ان يخرج بمشروع معين تتحالف الجمعيات المتمثله فيه على تنفيذ هذا المشروع .

أما الشبكات العالمية يجب أن تأخذ في حسبانها كيفية بناء مؤهلات المنظمات هنا من خلال إنشاء شبكات مع منظمات المجتمع الدولي العالمي لزيادة المعلومات بالامكانيات المتوفرة للتمويل من الخارج بالنسبة لمشاريع محددة وبذلك ايضاً يتم تخطي مشكلة الأوراق والكلام بغير العمل لأن هناك فرصاً كثيرة متوفرة وأغلبها يمكن التوصل اليها من خلال الانترنت ولكن المهم ان تصل المعلومة ويصل الدعم هنا في اليمن منظمات موجودة مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة ايفس ومنظمة NDI كل هذه المنظمات لديها امكانيات ولديها اختصاصاتها ويمكن الاستفاده منها.

وأضاف: انا اشجعكم على التواصل مع الاعلام المحلي للوصول الى كافة أطراف المجتمع ايضاً الاعلام العربي والدولي ففي اليمن أشياء إيجابية ولكنها غير مسموعة فلا يسمع في الاخبار سوى التطورات السيئة.

أشواق

عبدالكريم الخميسي

موسم الخير

● هناك من "أهل الخير" من يسعى ويحاول ويستعين بمن يثق فيه لكي يدله على الفقراء المحتاجين الذين يمكثون خلف ابوابهم المغلقة، ولايسالون الناس الحافاً فإذا عثر عليهم أغدق لهم العطاء بسخاء لأن صدقته تذهب في مكانها الصحيح.

● وهناك الأغنياء، الذين تأتيهم الفرص بدون تعب، ويأتي من يدلهم على الأسر الفقيرة التي تفضل الموت على السؤال، ولكنهم للأسف يفوتون الفرصة على أنفسهم ويترددون في العطاء.. وهذا من سوء التوفيق..

● وها نحن اليوم في رحاب الشهر الكريم ، شهر التنافس على البر والإحسان وشهر السباق الى مرضاة الله بالصلاة، والصيام، والصدقة والبذل والعطاء تأسياً برسول الله الذي كان أجود من الريح المرسلة وأجود ما يكون في رمضان.

● وبما أنها قد كثرت "الجمعيات الخيرية" فيجب أن تكون خالية من الثغرات لكي تحظى بنصيبها من الأجر والثواب، فالدال على الخير كفاعله، وإن لم تكن كذلك فسوف تخسر أجرها عند الله وتكسب الخزي والعار عند الناس.

● وكم اتمنى أن تسعى تلك "الجمعيات الخيرية" لإيجاد صيغة (التنسيق) فيما بينها عند (التوزيع) حتى يعم الخير كل المحتاجين بالتساوي.

ص.ب (٤٨٤١)
alkhmisy @ hotmail . com

تأملات

محمد العريقي

نظرة لسكان المرتفعات الجبلية

● سكان المرتفعات الجبلية باليمن بحاجة إلى وضعية خاصة عند إعداد الخطط والبرامج التنموية.. وعند البث في توزيع المشاريع الخدمية.

● ويفضل عند وضع الخطط أن تكون هناك رؤية لكيفية تنمية المناطق الصحراوية حيث تختلف عن الرؤية التخطيطية لسكان السفوح والمرتفعات.

● ومفهوم التنمية في المرتفعات الجبلية أصبح مدرجاً في أجندة بعض المنظمات الدولية ومنها منظمة الأغذية والزراعة ومقرها العاصمة الايطالية.

واعتقد أن اليمن قد شاركت بفاعلية في المؤتمر الدولي الذي عقد مؤخراً بروما الذي ناقش أهمية التنمية المستدامة للمناطق الجبلية وخاصة تلك المناطق التي يمتد نشاط سكانها على الزراعة.. ويفترض أن تكون اليمن قد اطلعت على تجارب الكثير من الدول في هذا المجال وينبغي أيضاً أن تكون من الدول المبادرة والسباقة في دفع خطط لطرق واساليب التنمية في المناطق الجبلية لاقناع المانحين في دعم هذه الخطط.

● ولعل اليمن من الدول القليلة في العالم الثالث التي تتميز تجمعاتها السكانية بالتشتت والتناثر على مرتفعات الجبال والصحراء والسهول والوديان وفي كل مكان.

وكما هو معروف فإن أحد اسباب عوائق التنمية في اليمن.. هو التشتت في التوزيع السكاني.. فهناك أكثر من ثلاثين ألف تجمع سكاني «قرية ومدينة» وعدد كبير من المحلات الصغيرة. في المرتفعات الجبلية.. وسكان تلك التجمعات هم أكثر معاناة في توفير الخدمات الأساسية.. وكل اعتمادهم في تسيير حياتهم العادية على الزراعة المعتمدة على الأمطار الموسمية.

● عندما يقل هطول الأمطار يكون سكان المرتفعات الجبلية أكثر تضرراً بالجفاف.. فتأمين الغذاء يصبح مكلفاً ومرهقاً في الشراء فأغلبهم فقراء وفي ايصاله إلى اعالي المرتفعات في طرقات وعرة.. إلى جانب ذلك تبرز مشكلة الحصول على المياه للشرب وهذا الوضع يجعل النساء والأطفال اشد تضرراً فعلى عاتقهم تقع مسؤولية توفير المياه من مسافات بعيدة ويستغرق ذلك وقتاً طويلاً.. فيحرم الأطفال من التوجه إلى المدارس كما تتحمل النساء متاعب التوصيل.

● ومن المناطق الجبلية يشتد النزوح السكاني والهجرة إلى المدينة وهذا يخلق وضعاً معقداً في المدن وأفضل حل لمواجهة هذه المشاكل يأتي من خلال المعالجات العملية القائمة على آليات مؤسسية وقانونية وسياسات محددة تعزز مستوى معيشة سكان الجبال بصورة مستدامة.

alariky@maktoob.com